

قراءة في ظاهرة ألعاب المراهنات وتأثيراتها الاجتماعية

المستشار/ نهى الشقويري

نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية

شهدت السنوات الأخيرة تحولًا بنيويًا في ظاهرة ألعاب المراهنات، مدفوعًا بطفرة تكنولوجية هائلة جعلت من المنصات الرقمية وسيطًا عابرًا للحدود والقيود. ولم تعد المراهنة نشاطًا محصورًا في حيز جغرافي تقليدي أو ممارسة نخبوية تقتصر على طبقة الأثرياء الذين يملكون ترف المغامرة بفوائضهم المالية، بل تغلغلت في الفضاء السيبراني لتستهدف مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية. وهذا الانتقال من «المقامر التقليدي» إلى «المستخدم الرقمي» أدى إلى دمج المراهنات في التفاصيل اليومية للأفراد عبر الهواتف الذكية، مما أضفى طابعًا «طبيعيًا» وزائفًا على مخاطرها. إن خطورة هذا الانتشار تكمن في قدرته على إعادة صياغة القيم الاجتماعية والاقتصادية، حيث يُستبدل منطق العمل والإنتاج بوهم الربح السريع والميسر. وبناءً عليه، يبرز تساؤل جوهري حول آليات صمود الروابط المجتمعية والاستقرار النفسي للأفراد أمام هذا الضغط الرقمي المتصاعد، مما يستوجب قراءة تحليلية معمقة تتجاوز التوصيف السطحي لترصد التداعيات الهيكلية لهذه الظاهرة على الأمن الاجتماعي والمنظومة القيمية المعاصرة.

أولًا: تطور ألعاب المراهنات وبدء ظهورها

تُعرف ألعاب المراهنات بأنها نشاط استثماري يقوم على المخاطرة بالأصول المالية مقابل احتمالات غير مؤكدة للربح، حيث يتجاوز «الحظ» فيها عنصر المهارة الفردية بشكل بنيوي. وتاريخيًا، لم تكن المقامرة مجرد وسيلة للكسب، بل نشأت متجذرة في الوجدان البشري كأداة لاستنطاق «الإرادة الإلهية» وقراءة القدر، وهو ما جسده «النرد» قديمًا كرمز للمصادفة الكونية. ومع تطور المجتمعات، انتقلت هذه الممارسة من صبغتها الغيبية إلى إطار «الحظ» المجرد، لتظهر المراهنات المنظمة على سباقات الخيول والفعاليات الرياضية. وتحول هذا النشاط من ممارسات اجتماعية محدودة إلى قطاع اقتصادي معترف به رسميًا في أربعينيات القرن الماضي، حيث بدأت الشركات الفنلندية في مأسسة هذا المجال، ليتبعها ظهور «الكازينو» عالميًا. ومن رحم هذه المؤسسات، ولدت القاعدة الذهبية التي تحكم هذا العالم، ومفادها أن «البيت يربح دائمًا»، وهي حقيقة تقنية تضمن بقاء المنظومة الربحية للمؤسسة على حساب خسائر المراهنين المستمرة، مما جعلها نشاطًا اقتصاديًا ذا عوائد ضخمة للدول المشرعة لها.

وظلت ظاهرة المراهنات في السياق العربي والمصري قبل عام ٢٠٢٠ محصورة في نطاقات ضيقة وممارسة في الخفاء غالبًا، رغم ضخامة حجم سوق القمار العالمي الذي قارب ثلث الاقتصاد الدولي بنحو ٧٠ مليار دولار. إلا أن نقطة التحول الجوهرية برزت مع «الإغلاق العام» إبان وباء كورونا؛

إذ أدى حظر التنقل إلى انفجار تقني في تطبيقات المراهنات الرقمية التي كسرت حواجز الزمان والمكان. وتجاوزت هذه المنصات القيود التقليدية عبر قبول التداول بالعملات المشفرة والرقمية بعيدًا عن الرقابة المصرفية، مما أزال العوائق أمام مختلف الفئات العمرية. وساهم انتشار الهواتف الذكية، وبخاصة نظام «أندرويد» لسهولة تحميل تطبيقاته وانخفاض تكلفته، في جعل المقامرة متاحة لكل فرد في مجتمعه المحلي. وهذا التوافر الرقمي لم ييسر الوصول فحسب، بل خلق بيئة مشجعة على الانخراط في أنشطة كانت محظورة اجتماعيًا، محولًا الهاتف المحمول من أداة تواصل إلى كازينو شخصي عابر للحدود، مما مهد الطريق لانتشار الظاهرة كنمط استهلاكي جديد وشائع.

وتنقسم تطبيقات المراهنات المعاصرة إلى مسارين؛ **أولهما** يرتبط بالتنبؤ بأحداث واقعية تتنوع بين مباريات كرة القدم والانتخابات السياسية وحتى ترتيب الألبومات الغنائية، بينما يمثل المسار **الثاني** «الكازينو الرقمي» بالكامل. وتبرز الخطورة الكبرى في التطبيقات التي تمارس «المراهنة الضمنية» كفخ للمستخدمين الذين يتجنبون القمار الصريح، حيث تدمج المراهنة داخل ألعاب شعبية كالدومينو عبر آلية «شحن النقاط» للاستمرار في اللعب أو الصعود في المستويات، وذلك من خلال روابط بنكية ومحافظ إلكترونية مدمجة. وتعتمد هذه الألعاب، افتراضية كانت أم واقعية، على فرضية نفسية تداعب غريزة الفوز، لكن الحقيقة الصادمة هي أن المستخدم يصبح هو «اللعبة» لا «اللاعب». لقد صُممت هذه الأنظمة بخوارزميات تضمن التعلق النفسي والاستمرار القهري، حتى يصبح اللعب جزءًا أصيلًا من تكوين وعي الفرد، مما ينقل الظاهرة من مجرد مخاطرة مالية عابرة إلى حالة من الإدمان السلوكي الممنهج الذي يستنزف موارد الفرد وطاقته النفسية بشكل كلي.

> **لم تعد ألعاب المراهنات مقتصرة على حيز جغرافي أو فئة اجتماعية معينة، بل أصبحت عبر المنصات الرقمية ظاهرة عابرة للحدود تستهدف مختلف الفئات العمرية والاجتماعية.**



ثانيًا: المراهنات من الترفيه إلى الإدمان.. كيف تُعيد تشكيل الوعي وتستعبد الإرادة؟

هذه الألعاب لا تكتفي باستغلال الميل القائم إلى التعلق، بل قد تُنشئ لدى كثيرين نمطًا نفسيًا يشبه الإدمان من خلال التكرار والاعتياد وإعادة تشكيل الانتباه حول اللعبة نفسها. ومع الوقت لا تبقى المراهنة مجرد وسيلة عابرة للتسلية، بل تتحول إلى مركز حضور دائم في الذهن، فينشغل بها اللاعب حتى خارج وقت اللعب، ويعود إليها ذهنيًا كلما خلا بنفسه أو تعرّض لضغط أو ملل. ويمكن فهم إدمان المراهنة عبر ثلاثة مسارات رئيسة؛ **أولها** المسار السلوكي، حيث يقود التكرار المستمر إلى برمجة الوعي على طلب اللعبة واستحضارها تلقائيًا. **وثانيها** المسار العاطفي، وفيه تصبح المراهنة ملاذًا نفسيًا للهروب من الألم أو الفراغ أو الواقع الخانق. أما **ثالثها** فهو المسار الاندفاعي، وهو الأخطر؛ لأن صاحبه لا يطلب الربح فقط، بل يطلب الإثارة ذاتها، ويصبح التدفق المستمر للأدرينالين جزءًا من حاجته النفسية اليومية.



> تعتمد تطبيقات المراهنات الحديثة على آليات نفسية وخوارزميات مصممة لتعزيز التعلق المستمر بالمستخدم وتحفيز السلوك القهري المرتبط بالمكافأة والإثارة.

ويزداد خطر هذا التعلق حين يقترن بسمات شخصية أو اضطرابات تزيد الميل إلى الاندفاع، مثل اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه، إذ يكون الفرد أكثر قابلية للبحث عن التنبيه السريع والمكافأة الفورية. وفي هذه الحالة لا تكون المشكلة في الرغبة في اللعب وحدها، بل في العجز عن إيقاف السلوك بعد بدئه، حتى مع وضوح الخسارة وتكرر الندم. ومن هنا بدأ التحول في النظرة العلمية إلى هذا السلوك؛ فلم يعد يُفهم بوصفه مجرد ضعف إرادة أو خلل أخلاقي، بل كاضطراب نفسي له أنماط معروفة وآثار قابلة للرصد والعلاج. وقد بدأت ملامح هذا التحول تتكرس منذ عام ١٩٨٠ عندما أدرجت الجمعية الأمريكية للطب النفسي هذا النوع من التعلق في الدليل التشخيصي للأمراض النفسية، باعتباره سلوكًا مرضيًا يحتاج إلى توصيف علمي، بعدما تبيّن أن تكراره القهري يتجاوز حدود التسلية والاختيار الحر.

ثم تطور هذا الفهم بصورة أوضح عندما جرى التعامل معه باعتباره اضطرابًا نفسيًا مرتبطًا بخلل في التحكم في الاندفاع، تحت مسمى يشير إلى المقامرة المرضية بوصفها سلوكًا قهريًا يعجز صاحبه عن كبحه رغم وعيه بعواقبه. لكن التحول الأهم جاء في عام ٢٠١٣، حين أعادت الجمعية الأمريكية للطب النفسي تصنيفه في الإصدار الخامس من الدليل التشخيصي تحت اسم اضطراب القمار، وأدرجته ضمن فئة الإدمان السلوكي. وهذا التغيير لم يكن مجرد تبديل في المصطلحات، بل إعلانًا علميًا بأن ما يحدث هنا يماثل في بنيته وآثاره كثيرًا من صور الإدمان المعروفة، وأن الدماغ يتعامل معه بآليات قريبة من تلك التي تظهر في إدمان الكحول والمواد المخدرة. وبهذا انتقل فهم الظاهرة من دائرة السلوك السيئ أو التهور الشخصي إلى دائرة المرض النفسي الذي يهاجم الإرادة تدريجيًا ويقوّض قدرة الإنسان على التوقف.

وتفسَّر هذه الخطورة بكون المراهنة تعتمد على آليات نفسية وعصبية شديدة التأثير، في مقدمتها نظام المكافأة المرتبط بالدوبامين، حيث لا تأتي الإثارة من الفوز وحده، بل من توقع الفوز وإمكانية حدوثه في أي لحظة. وتزداد القبضة قوة بسبب ما يُعرف بالمكافآت غير المتوقعة، إذ يظل اللاعب مستمرًا لأنه لا يعرف متى تأتي اللحظة الرابحة، فيبقى معلقًا بالأمل رغم تراكم الخسائر. وهنا يقع كثيرون في وهم النمط المتكرر، فيتصورون أن النتائج السابقة تمهد لما بعدها، مع أن ألعاب القمار تقوم في حقيقتها على استقلال كل جولة عن الأخرى؛ فرمية النرد لا تتأثر بما سبقها، ولا تحمل أي وعد بتعويض أو توازن قادم. ومن هذا الوهم تتولد فكرة خادعة أخرى هي عدالة العشوائية، فيظن اللاعب أن الحظ سيتدخل أخيرًا لإنصافه، بينما الواقع لا يمنح أي ضمان، بل يتركه أسير الاحتمال والوهم والاستنزاف.

وبناءً على هذا الفهم المتطور، اعترفت منظمة الصحة العالمية بإدمان القمار وألعاب المراهنات ضمن التصنيف الدولي للأمراض في نسخته الحادية عشرة (ICD-11)، بوصفه اضطرابًا يتطلب تشخيصًا مهنيًا وتدخلًا علاجيًا

جادًا. ولم يعد التعامل معه مقتصرًا على الوعظ أو لوم السلوك، بل أصبح يُنظر إليه باعتباره حالة نفسية وسلوكية تحتاج إلى العلاج المعرفي السلوكي، وقد تستدعي في بعض الحالات استخدام الأدوية، إلى جانب الاستفادة من برامج الدعم والتعافي مثل برنامج الخطوات الاثنتي عشرة. ويقوم تشخيص هذه الحالة على مجموعة من العلامات الإدمانية الواضحة التي تكشف انتقال المراهنة من مجرد ممارسة عابرة إلى سلوك قهري يهيمن على التفكير ويقوض القدرة على التوقف، ويُحدث اضطرابًا نفسيًا واجتماعيًا وماليًا متصاعدًا، **وخاصة حين تظهر على الشخص مؤشرات الإدمان التسع المتعارف عليها، وهي:**

١. الانشغال المفرط بالمراهنة مع ضعف القدرة على التركيز في أي أمر آخر.

٢. زيادة قيمة الرهان تدريجيًا من أجل الوصول إلى الدرجة نفسها من الإثارة.

٣. فقدان السيطرة على السلوك، بحيث يعجز الشخص عن التوقف رغم رغبته في ذلك.

٤. مطاردة الخسائر، إذ لا تمثل الهزائم المتكررة رادعًا، بل تدفعه إلى مواصلة اللعب أملاً في التعويض.

٥. الكذب والتخفي لإخفاء حقيقة المراهنة، حتى لو لم يكن ذلك من طبيعته سابقًا.

٦. حدوث فوضى نفسية واجتماعية تظهر في اضطراب العلاقات والحياة اليومية والاستقرار العام.

٧. الاعتماد على الاستدانة أو البحث عن مصادر سريعة للمال من أجل الاستمرار في اللعب.

٨. التعلق النفسي بالمراهنة والاعتماد عليها بوصفها حاجة داخلية يصعب الاستغناء عنها.

٩. ظهور أعراض انسحاب عند التوقف، من أبرزها القلق والتوتر الشديد، وقد تتطور إلى نوبات هلع.

ثالثًا: التأثيرات الاجتماعية لظاهرة المراهنات

لا تقف خطورة المراهنات عند حدود الخسارة الفردية أو الانشغال العابر، بل تمتد آثارها لتصيب البناء الاجتماعي في دوائره المختلفة، من الفرد إلى الأسرة، ومن المجال الاقتصادي إلى الاستقرار المهني، ثم إلى مستويات أوسع تمس أمن المجتمع والدولة. فهذه الظاهرة، حين تتحول من ممارسة ترفيهية إلى سلوك متكرر أو إدماني، تُنتج سلسلة مترابطة من الاضطرابات لا يمكن فصل بعضها عن بعض؛ إذ تؤدي الخسائر المالية إلى توتر نفسي، ويقود التوتر إلى مزيد من العزلة أو الاندفاع، ثم تنعكس هذه الدائرة على العلاقات الأسرية، والقدرة على العمل، والاستقرار الاقتصادي، وأحيانًا على سلامة المنظومة القانونية والرقابية بأكملها. ومن ثم فإن النظر إلى المراهنات بوصفها مجرد سلوك شخصي معزول يُعد تبسيطًا مخلاً، لأن آثارها الحقيقية تتجاوز الفرد لتصيب المجتمع في تماسكه، وقيمه، وأمنه، وقدرته على حماية موارده من الاستنزاف والانحراف. **وتنقسم هذه التأثيرات إلى:**

١. **اجتماعية:** تبدأ التأثيرات الاجتماعية للمراهنات غالبًا بصورة تدريجية، إذ ينشغل الشخص باللعب على حساب وقته الطبيعي مع الأسرة والأصدقاء، ثم يتراجع حضوره في المناسبات والالتزامات اليومية، ويصبح أقل مشاركة في الحياة الاجتماعية المعتادة. ومع مرور الوقت يميل إلى العزلة أو إلى الارتباط فقط بمن يشاركونه الاهتمام نفسه، فيبتعد عن العلاقات السوية التي تذكره بحقيقة سلوكه أو تدعوه إلى التوقف. ولا يقتصر الأمر على الانسحاب الاجتماعي، بل يمتد إلى الإخلال بالأدوار الأساسية داخل الأسرة، سواء كان الشخص أبًا أو أمًا أو شريكًا أو أحد الأبناء، فيظهر التقصير في المسؤوليات، وتتفاقم الخلافات بسبب الكذب أو إخفاء الخسائر أو استنزاف المال. وحين تتكرر هذه المظاهر تضعف الثقة بين أفراد الأسرة،

> تمتد آثار المراهنات لتشمل أبعادًا اجتماعية ونفسية واقتصادية ومهنية، بما يؤدي إلى اضطراب العلاقات الأسرية وتراجع الإنتاجية وتدهور الاستقرار النفسي والمالي.

ويحل التوتر محل الاستقرار، وقد تنتهي هذه الضغوط إلى تفكك الروابط الأسرية، وتآكل الإحساس بالأمان والانتماء داخل البيت نفسه.

٢. **نفسية:** ترتبط المراهنات بآثار نفسية عميقة تتجاوز مجرد الشعور المؤقت بالإحباط بعد الخسارة، إذ كثيرًا ما تقود إلى القلق المزمن، والتوتر الحاد، والاكتئاب، والشعور المستمر بالذنب والعجز. ويقع الشخص هنا في دائرة مغلقة؛ فهو يراهن ليهرب من الضغط النفسي، ثم تؤدي الخسارة إلى زيادة الضغط، فيعود إلى المراهنة مرة أخرى بدافع التعويض أو الهروب، فتزداد حالته سوءًا. وحتى حين يحقق مكسبًا عابرًا، فإن ذلك لا يحرره من التعلق، بل يرفع مستوى الإثارة داخله ويدفعه إلى الاستمرار حتى يخسر من جديد. ومع التكرار يختل نظام المكافأة في الدماغ، فيصبح الشخص معتمدًا نفسيًا على الإثارة المرتبطة بالمراهنة، ويفقد تدريجيًا قدرته على الاستمتاع بالأنشطة الطبيعية الأخرى. وهكذا لا تعود المراهنة مجرد سلوك، بل تتحول إلى محور نفسي ضاغط يستنزف التوازن الداخلي، ويضعف الإرادة، ويفسد الإحساس الطبيعي بالرضا والاستقرار.

٣. **اقتصادية:** لا تمثل المراهنات نشاطًا اقتصاديًا منتجًا بالمعنى الحقيقي، لأنها لا تولد سلعًا أو خدمات، بل تقوم أساسًا على انتقال المال من طرف إلى آخر داخل دائرة استنزافية لا تضيف قيمة فعلية للاقتصاد. ومن ثم فإن أثرها الاقتصادي يظهر بوضوح في الخسائر المباشرة التي يتحملها الفرد والأسرة، حيث يتولد لدى المدمن نهم متزايد للحصول على المال بسرعة، بغض النظر عن مصدره أو عن أثر ذلك في ميزانيته ومدخراته والتزاماته الأساسية. ومع تصاعد الخسائر قد يلجأ إلى الاستدانة، أو بيع ممتلكات وأصول بأقل من قيمتها الحقيقية، أو التفريط في موارد كان يمكن توجيهها إلى نفقات ضرورية أو استثمارات نافعة. وعلى المستوى الأوسع، تسهم هذه الظاهرة في استنزاف السيولة خارج مسارات الإنتاج والعمل الحقيقي، كما توسع مساحة الاقتصاد غير الرسمي، وتُضعف القدرة على الرقابة المالية والضريبية، بما ينعكس سلبًا على كفاءة النظام الاقتصادي وثقة المجتمع في عدالته وانضباطه.

٤. **مهنية:** تنعكس المراهنات بصورة مباشرة على الحياة المهنية، لأنها تستنزف التركيز والانضباط والقدرة على اتخاذ القرار الرشيد. فالشخص المنخرط في هذا السلوك يعيش غالبًا تحت ضغط ذهني مستمر، ينشغل بالمراهنة أو بالخسائر أو بمحاولات التعويض حتى أثناء العمل، وهو ما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية، وكثرة الأخطاء، وضعف الالتزام، واضطراب الأداء العام. وقد تتفاقم هذه النتائج إلى درجة تهدد استمراره الوظيفي أو مساره المهني بالكامل. لكن الخطر لا يقف عند حدود الإهمال أو التراجع في الكفاءة؛ إذ إن الضائقة المالية التي تنتج عن المراهنات قد تدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب مخالفات جسيمة سعياً إلى الحصول على المال أو تعويض ما خسروه، مثل: الاختلاس، أو الاستيلاء، أو قبول الرشوة، أو إساءة استخدام السلطة والنفوذ. وبذلك تتحول المراهنات من سبب في إضعاف الأداء المهني إلى عامل خطر قد يفتح الباب أمام الجرائم المالية والإدارية، ويهدد نزاهة بيئة العمل ومصداقية المؤسسات.

٥. التأثير على الأمن القومي: تتجاوز خطورة المراهنات، ولا سيما في صورتها الرقمية، حدود الضرر الفردي والاجتماعي لتلامس دوائر الأمن القومي، بسبب ما تتيحه من مسارات مالية معقدة يصعب إخضاعها للرقابة الكاملة. فطبيعة هذه الأنشطة تقوم على تدفقات متلاحقة من الإيداع، والرهان، والسحب، وإعادة التدوير، بما يسمح بإدخال أموال غير مشروعة في معاملات تبدو ظاهريًا عادية. وتزداد الخطورة مع غزارة العمليات المالية، وتعدد المنصات، وامتدادها عبر دول مختلفة، إلى جانب استخدام وسائل دفع متنوعة مثل البطاقات المصرفية، والمحافظ الإلكترونية، والعملات الرقمية، فضلًا عن اللجوء إلى أدوات إخفاء الهوية مثل شبكات الـ VPN. هذه البيئة تجعل قطاع المراهنات مجالًا جاذبًا لغسل الأموال، وتُصعّب مهمة التتبع والتحقق من مصادر الأموال ومساراتها النهائية. ومن ثم قد تتحول هذه الأنشطة إلى منفذ ييسر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، ويقوض جهود الدولة في الرقابة والمنع، بما يفرض ضرورة تطوير التشريعات وآليات المتابعة والاستجابة المؤسسية.

رابعًا: الوضع الراهن في مصر

في مصر، يظل الأصل العام هو حظر القمار والمراهنات بوصفهما نشاطين غير مشروعين في الإطار القانوني العام. ويستند هذا الموقف إلى أكثر من أساس تشريعي؛ فالقانون الجنائي يجرم صورًا من إدارة أماكن القمار أو الاشتراك فيها، ومن ذلك المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المصري، في حين ينطلق القانون المدني من قاعدة أكثر حسماً حين يعتبر الديون والاتفاقات الناشئة عن المقامرة أو الرهان غير قابلة للحماية القانونية، وهو ما يظهر في المواد ٧٣٩ و٧٤٠ من القانون المدني. وبهذا لا يقتصر موقف المشرع المصري على الزجر الجنائي فحسب، بل يمتد أيضًا إلى نزع الأثر القانوني عن الاتفاق ذاته، فلا يعترف به ولا يمنحه سندًا صحيحًا للمطالبة أو التنفيذ. ومع ذلك، فقد جرى استثناء محدود في التطبيق العملي لصالح بعض الكازينوهات العاملة داخل منشآت سياحية مرخصة، وهي استثناءات موجهة في الأصل إلى غير المصريين وتخضع لضوابط خاصة مرتبطة بالنشاط السياحي، بما يؤكد أن السماح هنا ليس إباحة عامة، بل استثناء ضيق على قاعدة حظر أصلية ومستقرة.





أما المراهنات الرقمية، فالوضع فيها أكثر تعقيدًا وحساسية؛ إذ لا يظهر حتى الآن إطار تشريعي مصري متكامل يضع تنظيمًا تفصيليًا ومستقلًا لهذا النشاط على الإنترنت، كما لا يبدو أن هناك سوقًا محلية مرخصة رسميًا لمشغلي المراهنات الإلكترونية داخل مصر. ولهذا اتجهت الممارسة الفعلية لسنوات إلى الاعتماد على منصات أجنبية عابرة للحدود، تستفيد من الطبيعة المتحركة للفضاء الرقمي، وتبدل نطاقاتها ووسائل الدفع وأساليب الوصول إليها بصورة مستمرة. غير أن هذا الفراغ النسبي في التنظيم لا يعني التسامح أو الإباحة؛ فالمؤشرات الحديثة خلال عام ٢٠٢٦ تدل على اتجاه أكثر تشددًا من جانب السلطات المصرية نحو حجب مواقع وتطبيقات المراهنات غير المرخصة، مع حديث متزايد عن تشديد المسار القانوني والتنظيمي تجاه هذا النشاط الرقمي. ومن ثم، يمكن القول إن الوضع الراهن في مصر يقوم على معادلة واضحة: حظر قانوني أصيل في المجال التقليدي، واستثناء سياحي محدود لغير المصريين، مقابل واقع رقمي ظل لفترة في منطقة رمادية، لكنه يتجه الآن بوضوح إلى مزيد من التضييق والملاحقة التنظيمية.

وختامًا، لم تعد مواجهة المراهنات، ولا سيما في صورتها الرقمية، ممكنة بالاعتماد على أدوات المنع التقليدي وحدها، كما أن الاستسلام لانتشارها ليس خيارًا مقبولًا في ظل ما تخلّفه من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية وأمنية متراكمة. لذلك تبرز الحاجة إلى مقاربة أكثر واقعية وفاعلية، تقوم على الحد من المخاطر عبر وسائل حديثة، مثل أنظمة الإنذار المبكر المعتمدة على تحليل البيانات، وآليات التبريد المالي التي تكبح الاندفاع، ودمج التوعية بمخاطر المراهنات في التعليم والتدريب، إلى جانب تطوير تطبيقات وأدوات رقمية تعزز وعي المستخدم بحجم خسائره واحتمالات تعرضه للاستنزاف. كما يظل التعاون الدولي ضرورة لا غنى عنها؛ لأن معظم منصات المراهنات الرقمية تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتستفيد من تفاوت الأنظمة الرقابية. ومن ثم فإن التصدي لهذه الظاهرة يقتضي تحديثًا مستمرًا للتشريعات وآليات الوقاية والرصد، بما يواكب تطور هذه الصناعة ويحد من قدرتها على التسلل إلى الأفراد والمجتمعات.

قائمة المراجع

١. قانون العقوبات المصري – المواد المتعلقة بتجريم ألعاب القمار وإدارة أماكنها، خاصة المواد ٢٧١ و٣٥٢.

٢. القانون المدني المصري – المواد ٧٣٩ و٧٤٠ المتعلقة ببطلان الالتزامات الناتجة عن القمار أو المراهنة.

3. World Health Organization (2019). International Classification of Diseases (ICD-11) – تصنيف اضطراب القمار كاضطراب إدماني.

4. American Psychiatric Association (2013). Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (DSM-5) – تصنيف Gambling Disorder ضمن الاضطرابات الإدمانية.

5. National Council on Problem Gambling – تقارير ودراسات حول انتشار إدمان القمار وآثاره الاجتماعية.

6. Schüll, Natasha Dow. Addiction by Design: Machine Gambling in Las Vegas – دراسة تحليلية حول تصميم ألعاب القمار وتأثيرها الإدماني.

7. LegalPilot – Gambling Regulations in Egypt (تحليلات قانونية حول تنظيم القمار في مصر).

8. 3S Intelligence – Egypt iGaming Review (مراجعة قانونية لصناعة المراهنات الإلكترونية في مصر).

9. Financial Action Task Force (FATF) – تقارير مكافحة غسل الأموال المرتبطة بقطاع القمار.

10. UK Gambling Commission – دراسات وتقارير تنظيم صناعة المراهنات وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.